



المصدر: الأهرام - رام

التاريخ: ١٦/١٠/١٩٧٨

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

## أين ديمقراطيتنا في ضوء المذاهب السياسية

منذ أن توصل الإغريق إلى مفهوم الديمقراطية باعتبارها حكم الشعب لنفسه ، في القرن الخامس قبل الميلاد ، صار هذا المفهوم يرمز للجانب السياسي للحياة ويعتبر منهجا واسلوبا للحياة السياسية ، التي تعطى الفرد حقه في انتخاب ممثليه في المنظمات السياسية ، كما صار هدفا وطنيا ساميا للشعوب المستعبدة تكافح من أجله بجوار كفاحها لنيل استقلالها .

سنة ١٩١٩ م. التي تعتبر تجسيدا لاتفاضة مصر الحرة وفورتها على معاتل الحرية ممثلة في قوات الاحتلال وقد أدت العوامل الاقتصادية والاجتماعية للشعب المصري قبل ثورة يوليو ١٩٥٢ إلى تقييد حرية المواطن في إبداء الرأي واستغلاله لصالح طبقتين ثلثان الاتطاع ورأس المال المستغل ، أما قبل ثورة التصحيح في مايو ٧١ فقد تفلتت بأفلال الاشتراكية المتطرفة حرية الوطن والمواطن كما وجدت بتسلط مراكز القوى على مقدراتها وكانت أجهزة الحزب الواحد تزيف صور وأساليب المجالس النيابية تحت أسماء وشعارات متقومة تمثل التسلط والوصاية الفكرية لهذا الحزب على الممارسة السياسية للشعب .

والآن بينما تبذل الجهود المخلصة الثمانيانية لبناء ديمقراطيتنا الاشتراكية كما هو موقتها في ضوء الفكر السياسي الغربي والشرقي .

ويبدء ثورة الشعوب على الحكم المطلق ابتداء من القرن السابع عشر - ومع ما أحرزته الثورة الصناعية - من إنجازات خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، اتسع مفهوم الديمقراطية ليشتمل معاني أخرى بجوار حكم الشعب [١] وقد انصوت تحتها مفاهيم تحررية واجتماعية كثيرة منها : الحرية والإخاء والمساواة وبرز من خلال ذلك تأكيد لقيمة الفرد وحرية وعلاقته بالآخرين - التي يجب أن تتسم بالاحترام والتعاون والتكافل - كما تؤكد أيضا حق الفرد في فرص متكافئة في جوانب الحياة تتناسب مع قدراته ، بصرف النظر عن مركزه المالى أو الاجتماعى أو جنسيته أو لونه أو عقيدته . وقد كان لهذه المفاهيم أثرها في الفكر السياسي العالمى .

أما في مصر الحديثة فلم تعرف الديمقراطية النيابية إلا منذ عام ١٩٢٣ وبعد كساح تمثل في ذروته في ثورة



## مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

مقائدية معينة - لها وزنها الاجتماعي أو الاقتصادي أو الاعلامي - تسهم في توجيه هذا المسار بما يتشعب مع مقائدها واتجاهاتها السياسية وبالتالي نجد أن الديمقراطية الغربية وهي تعتقد تبدأ الحرية الفردية لا توفر للفرد سمات الحياة الحرة الكريمة إلا في حدود معينة ، أما الرأسمالي فهو القادر وهو المتحكم في المقدرات والحريات بما يحقق لاستثماراته أقصى عائد يمكن أن يصل إليه بحرف النظر من صالح فيره .

أما المجتمعات الماركسية التي تدعى الديمقراطية وتحلى أسماء دولها بها ، فهي تقوم على مذهب ديكتاتورية الحزب الشيوعي وعلى حكم طبقة البلوريتاريا أي على سيطرة طبقة من طبقات الشعب على جميع أفرادها وفئاته ، وللحزب الواحد تنظيماته التي تمثل أعضائه وكوادره التي تعمل على اتخاذ القرارات والرقابة على تنفيذها وفي هذه التنظيمات - يخضع قادتها للقرارات ثم تفرض على باقي أعضائها - بأساليب توهم بالديمقراطية ولكنها تتفانى معها وتتخذ هذه التنظيمات التجسس والتصنت والقهر والردع أساليباً لكبت الآراء المعارضة لسياسة الحزب الشيوعي ، وبذلك تحرم المواطن حريته وتقوم بالوصاية عليها وعلى فكره السياسي ، ويحرم من امتيازات كثيرة طالما أنه ليس من أعضائه هذا الحزب .

وقد نظرت المذهب الشيوعي في تقييد حرية الفرد الاقتصادية فألغى الملكية الفردية وجعلها ملكية جماعية وأدار الإنتاج ووجه عائدته توجيهها جماعياً ، معتبراً الفرد مجرد تروس في العجلة الانتاجية ، رغم أن الفرد

أن الديمقراطية الغربية تقوم على حرية الفرد في كل جوانب حياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتمارس الشؤون العامة للمجتمع من خلال فنظيمات حزبية ، ويتودد دفة الحكم حزب الاغلبية وتمثل الاحزاب الاخرى وجهة النظر المعارضة . ولا شك أن التبادي في حرية الفرد يترتب عليه كثير من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية مثل الكساد والبطالة ، وقد بذلت محاولات - في بعض الدول التي تتبع هذا المذهب - لتفادي مثل هذه المشكلات وما يترتب عليها ، ذلك بتأميم بعض الصناعات والموارد الرئيسية والخدمات الحيوية ، ومن الامور التي تؤخذ على هذا المذهب : اثر الحرية الفردية الاقتصادية على توزيع الدخل ، إذ يزيد الرأسمالي غنى على حساب محدودي الدخل مما يخفض من مستوى معيشتهم ، ويؤثر هذا العامل الاقتصادي وتعكم الرأسمالي فيه على ممارستهم للديمقراطية ، فكيف يطلب رأى حر من مواطن يخضع لضغط الرأسمالية التي تتحكم في مصدر قوته ، وكيف يعطى حكماً سلبياً من حزم من فرصة التعليم المناسبة مع قدراته ، نتيجة لظروفه الاقتصادية التي يتحكم رأس المال الحر فيها لمصلحته وصولاً لأقصى معدلات الربح . هذه أمثلة لمعاناة الفرد إما معاناة المجتمع - في التطبيق الديمقراطي الغربي - منجدها بمثابة في صور اختكارات وتكتلات اقتصادية ضخمة لصالح من يمتلكون رأسمالها وليس لصالح المجتمع ، وهذه قد تفرض سياسات معينة على مسار العمل السياسي لمصلحتها ، وقد نجد اتجاهات



## مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المتطرفتين التي كشفتها التطبيقات العالمية والمحلية لها .

انها ديمقراطية معتدلة : تمنح الحرية السياسية لابنائها وتتيح لهم ممارستها من خلال التنظيمات الحزبية والتي ترفض الفكر السياسي المتطرف .

انها ديمقراطية متوازنة : فهي تستخدم الحرية الاقتصادية وجهاز السوق وتسمح بالانفتاح الاقتصادي وتوازن بين ذلك وبين استخدام التخطيط والتوجيه الاقتصادي على المستويين العام والاطليسي .

انها ديمقراطية متكاملة : توفر للمواطن حرية الرأي كناية وتبهيء له كل الوسائل والامكانيات التي تمكنه من ممارسة هذه الحرية ، وبذلك تتكامل جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وهي ديمقراطية تنظر للفرد في إطار المجتمع وتنظر للمجتمع ليتوازن مصالحه مع مصالح أفراداه ،

وبذلك تنظر للتفاعلات الاجتماعية بين الافراد والجماعات نظرة متكاملة ، مما يجنب المجتمع ويلات الصراعات .

انها ديمقراطية مجددة : تضيف الى التراث الثقافي للبشرية قيسا جديدا من الفكر السياسي تستخلصه من خبرات ومعاناه نتجت عن تطبيق المذاهب السياسية عالميا ومحليا ، وهي في تجديدها تحفظ لنا قيسنا وتراعى ما يتناسب مع تقاليدنا ويطالبنا ،

د . شفيق ويسا

كلية التربية - جامعة القاهرة

الانسان هو اساس قيام وتنسدم للمجتمع ، فكيف يتم تجاهل ومصادرة حريته بدموى ان ذلك لصالح المجموع ؟ ومن خبرات المذاهب السياسية فكرا وتطبيقا ، ومن خلال تجربتنا للديمقراطية النيابية والاشتراكية الحزب الاوحد في مصر ، وما تخلل هذا التجريب من الايجابيات القليلة والسلبيات الكثيرة ، اتجه مسار فكرنا السياسي الى ما يؤكد ايجابياتها ويتجنب سلبياتها .

فديمقراطيتنا الاشتراكية قامت على اساس فكري يوازن بين الحرية الفردية والتوجيه الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع ، مما يحقق خير الفرد ومصلحة المجموع في توازن واعتدال بحيث لا يظني احدهما على الاخر ، ولعل ذلك يتضح من تحليلنا لعالم ديمقراطيتنا النابعة من تراثنا وتربانا والمناسبة مع قيسنا ومطالبنا ومن اهم هذه المعالم التي تعتبر جزئيات لكل واحد لديمقراطيتنا الاشتراكية ما يلي :

انها ديمقراطية انسانية : هي احترامها لحرية الفرد الانسان وحفاظها على كرامته ، وهي حرصها على حمايته من الاستغلال ومن التسلط والاعتراف انها ديمقراطية قهية : تقوم على القيم الروحية والاخلاقية النابعة من الدين والتراث والتقاليد ، وهي ديمقراطية مؤمنة ترفض الانحلال وتنبذ الالهاد . وتؤكد قيم الصرية وتعتبرها اسس ما في الحياة من قيم ديمقراطية .

انها ديمقراطية وظيفية : لا تهدف الى تحقيق مطالب واحتياجات المواطن والمواطن وتوازن بينهما ، وتجنّبها مساوى كل من الرأسماليين والاشتراكيين